سوريا

رفع قانون قيصر عن سوريا .. منعطف هام يمهد لتحولات كبرى

الكاتب
عبد الله الحمد

تاريخ النشر
15 ديسمبر 2025

لحظة مفصلية هامة مثلما رفع قانون قيصر في أنظار المقاربة الأميركية للملف السوري، تتجاوز في دلالاتها البعد القضائي المباشر إلى إعادة رسم موقع سوريا في النظام الإقليمي والدولي، فقرار رفع العقوبات لم يأتِ نتيجة ضغوط سياسية وإنسانية فحسب، ولا كاستجابة للأزمات الاقتصادية التي تثقل كاهل هش، بل جاء كمبادرة صادرة عن البيت الأبيض، محمومة بتوافق نادر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في الولايات المتحدة، ما يضفي عليه طابعا استراتيجيا طويل الأمد.

دلالات هامة وعمق أكثر من مستوى

يمثل رفع العقوبات الأميركية عن سورية مجموعة من الرسائل السياسية والاستراتيجية المتداخلة، ليس أولها نهاية مرحلة عزل سوريا، فالقرار يعبّي رغبة أميركية حقيقية في مراجعة نقدية لسياسة العقوبات القصوى، بعد أكثر من عقد من محدودية تأثيرها على تغيير السلوك السياسي، مقابل كلفة إنسانية واقتصادية مرتفعة، وانكشاف إقليمية غير مرغوبة، أبرزها تعميق اقتصاد الظل وتعزيز

نفوذ الفاعلين خارج الخاف الكوهي البيهي.

وهف صعيد آخر، فإن رفع العقوبات يعيد تعريف الصاح الأميكية في سوريا، إذ تبحو وشنطن اليوم أكثر ميلا لربط الاستقرار السوي بأمن شوق المتوسط ومسارات الطاقة، والحد من الفرفات التي تستثمها قوى منافسة، سواء روسيا أو الصين أو فاعلون إقليميون.

مرحلة للانفتاح القطاعي الأمريكي عف سوريا

تتجه الولايات المتحدة إف إدارة الانفتاح القطاعي عف سوريا، عبر السماح بدخول شركات دولية مختارة، خصوصا في قطاعات الطاقة، النقل، البف التحتية، والاتصالات، بما يخمن حضورا غربيا منظما في مرحلة إعادة الإعمار.

ويأتي هذا التحول في سياق حوفي وإقليمي متغير، حيث تتصاعد المنافسة الأميكية-الصينية، ما يقفي بالتواي إعادة ترتيب أولويات وشنطن في الشوق الأوسط، ومسعى بناء مظومات استقرار إقليمي أكثر ارتباطا بالاقتصاد والطاقة، ضمن هذا الإطار، لم تعد سورية تمثل مف أمني فحسب، بل مركز مؤثر بسبب موقعها الجيوسياسي والجيو اقتصادية وحو أثر مباشر عف شوق المتوسط، والخليج، والممرات البرية والبحرية بين آسيا وأوروبا.

تحفظ منظم لرؤوس الأموال نحو هشف

يتوقع أن تستفيد القطاعات الإقليمية، سيما الخليجية منها، قدرتها عف تمويل مشاريع داخل سوريا حون مخاطر قانونية، ما يشكل رافعة أساسية لإعادة تشغيل الاقتصاد الحقيقي، وتحريك هم للقطاعات الإنتاجية المجمدة، والتي ستشمل : مواد البناء)الإسمنت والفولاذ(، الطاقة التقليدية والمتجددة، النقل واللوجستية، التطوير العقاري المرتبط بإعادة الإعمار.

وبذت الاتجاه، فإن رفع قانون قيصر سيشكل تحول في سلوك المستثمرين في ظل عودة الشركات الأوروبية، ولو بشكل انتقائي، إف مشاريع البف التحتية الأساسية، والتي من المتوقع أنها ستسهم في إعادة تشكيل بيئة الأعمال خلال فترة تتراوح بين 12 و18 شهرا، مع انتقال تدريجي من اقتصاد الطوارئ إف اقتصاد التخطيط والاستقرار.

ولا يمثل رفع قانون قيصر مجرد تعديل قانوني، بل يشكل انتقالا نوعيا في موقع سوريا داخل العلابات الدولية والإقليمية، فالعرة الأولف منذ أكثر من عقد عقود، تتوافر إمكانية واقعية لعجز سورية في مظومة الاقتصاد الإقليمي، شرط أن تترجم هذه الفرصة إف استراتيجية اقتصادية متكاملة، قائمة عف الإصلاح، والانفتاح المضبط، وإعادة تعريف دور الدولة في التنمية.

الرابط البيهي للمقال

قرأ المقال عف الموقع

Read Article on Website

syriamorse.com/?p=4687

SCAN TO READ